الفصل الرابع

تطوير الجامعات الخاصة بمصر فى ضوء تحديات المستقبل

أولاً : نتائج الاطار النظرى .

ثانيا : تصور مقترح لتطوير نظام التعليم بالجامعات الخاصة فى مصر .

أولاً : نتائج الاطار النظرى .

توصل الباحث إلى العديد من النتائج من خلال الإطار النظري ، وهـــذه النتائج يمكن عرضها على النحو التالي :-

١- أن العصر الحاضر يتميز بالعديد من التحولات والمتغيرات الســـريعة فـــى شتى مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتى تمـــيزه عن غيره من العصور السابقة من حيث كثرتها واتساع مدى تأثيرها .

٢- أن هناك حاجة ماسة إلى إدخال التحديات والتحولات فى النظـــام التعليمـــى بصفة عامة وتحديد ملامح سياسته فى ضوء تلك المتغيرات أو بمعنى أخر فـــى حاجة ضرورية إلى إصلاحات جذرية تتناسب وتلك التغيرات الحادثة .

٣- أن التعليم الجامعى الخاص يواجه مجموعة كبيرة من المتغـــيرات والتـــى تعكس نبض العصر وتطلعاته مما يتطلب من التعليم الجامعى الخاص ضـــرورة تطوير سياسته وفلسفته وأهدافه وأساليبه وكذلك نوعية الخريج اللازم للتعامل مع تلك المتغيرات .

٤- أصبحت فكرة الجامعات الخاصة حقيقة واقعة فى المجتمع المصرى بصدور القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ وقد بدأت الدراسة بكلياتـــها فـــى العـــام الجـــامعى ١٩٩٧/٩٦ م من خلال أربع جامعات خاصة هى (٦أكتوبر ، مصـــر للعلـــوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب) ومقرهم مدينـــة السادس من أكتوبر فيما عدا جامعة مصر الدولية فمقرها الكيلـــو ٢٧ طريـــق مصر الإسماعيلية .

٥- يكون للجامعة الخاصة مجلس أمناء يشكل من بين المؤسسين لها ونخبة من العلماء والشخصيات العامة .

٦- تعتبر الدرجات العلمية والشهادات التى تمنحها الجامعة الخاصـــة معادلـــة للدرجات العلمية والشهادات التى تمنحها الجامعات الحكومية المصرية .

٧- تضع الجامعات الخاصة نظماً لمنح دراسية للمتفوقين ومعونـــات ماديـة ، وتختلف النظم المطبقة من جامعة إلى أخرى .

٨- حدد مجلس الجامعات الخاصة بأن الالتزام بالحد الأدنى للقبـــول بالكليـات العملية هو ٨٠% من مجموع الدرجات وللكليات النظرية ٦٥% كشرط اعتمـاد شهادات الجامعات الخاصة .

٩- تم إنشاء مكتب تنسيق للجامعات الخاصة بدءاً من العـــام الجـامعى ٢٠٠٣ تكون مهمته فرز الأوراق والتأكد من صحة شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها

١٠- تعتمد الجامعات الخاصة على الجامعات الحكومية لتوفير احتياجاتـــها مـن أعضاء هيئة التدريس للقيام بتدريس الطلاب .

١١- ارتفاع المصروفات الدراسية فى الجامعات الخاصة مما يجعلها قاصرة على طبقة الأغنياء ومرتفعى الدخل .

١٢- تمتع الجامعات الخاصة بقدر كبير من الاستقلالية فى إدارة شئونها الاداريـة والمالية مع محدودية دور الدولة فى الإشراف عليها .

١٣- تعمل الجامعات الخاصة على توفير مرشدين أكاديميين للطلاب يســاعدونهم على تفهم طبيعة الدراسة واختيار التخصص المناسب والمقررات المرتبطة به .

١٤- أن واقع التخصصات الموجودة بالجامعات الخاصة تتشابه إلى حد كبير فـــى المحتوى والمضمون مع التخصصات التى تناظرها بالجامعات الحكومية .

١٥- تم معادلة عدد من شهادات هذه الجامعات حتى الآن ، إلا أنه ما زالت هناك مشاكل معلقة مع بعض النقابات المهنية فيما يتعلق ببعض التخصصات .

ثانيا : تصور مقترح لتطوير نظام التعليم بالجامعات الخاصة فى مصر .

فى ضوء نتائج الإطار النظرى يمكن التوصل لوضع تصـــور مقـترح لتطوير الجامعات الخاصة بمصر فى ضوء المتغيرات المعاصرة ، ويقـوم هـذا التصور على مجموعة من الأسس ، ويسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات .

أ- أسس وفلسفة التصور :-

تقوم فلسفة وأسس التصور المقترح على ما يلى :-

١- أن المتغيرات المعاصرة لها تأثير مباشر على السياسة التعليمية بصفـــة عامة ، لذا فإن الاتجاهات التربوية الحديثة تؤكد علـــى ضـرورة مواكبـة السياسة التعليمية لمتطلبات العصر ، فضلا عن المتطلبات المستقبلية المتوقـع حدوثها .

٢- أن قضية التعليم وتطويره تعد من المهام الاستراتيجية التـــى ينبغـــى أن تتكاتف جميع الجهود لإنجازها ، وذلك للارتباط الوثيق بين الإنتاج والتعليم .

٣- يمثل التعليم الجامعى الخاص جزءًا لا يتجزأ من منظومة التعليم العالى ، ويهدف إلى المساهمة فى دفع مسيرة التنمية البشرية والمجتمعية فى مختلـف قطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات فى المجتمعات المعاصرة .

٤- أن تخصيص التعليم العالى واقع راهن فى العديد من بلدان العـــالم ولـــه أهمية بارزة كاستراتيجية للتنمية التربوية ترمى أساسا-ولكن ليس بصـــورة مطلقة-إلى التعويض عن ركود الميزانيات العامة للتعليم وانخفاضـــها فـــى بعض البلدان من جهة ، وإلى مقابلة الطلب الاجتماعى من جهة ثانية .

٥- قدرة التعليم الجامعى الخاص على مواجهة التحديات المحلية والعالميـــة ، والتحول من المحلية إلى العالمية ، وقدرته على المنافســـة مـــع الجامعـــات

الحكومية والمتقدمة ، وكذلك قدرته على تطوير الإنتاج بما يؤدى إلى النهوض بالمجتمع وتطويره .

٦- اتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجى التعليم الجامعى الخاص تتوافر فيهم الشروط والمواصفات التى يتطلبها سوق العمل المحلى والعالمى .

ب - أهداف التصور .

من خلال العرض السابق لفلسفة وأسس التصور المقترح يمكن تحديد أهدافه فيما يلى :-

١- التطوير الشامل لمنظومة التعليم الجامعى الخاص فى ضوء المتغيرات المعاصرة والارتقاء بمستواها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل .

٢- التوجه لتحقيق الملائمة المستمرة بين توجهات التعليم الجامعى الخاص وآلياته وبين متطلبات التنمية القومية واحتياجات قطاعات الانتاج .

٣- ربط أهداف التعليم الجامعى الخاص بالمتغيرات المحلية والعالمية ، وربطها باحتياجات سوق العمل ، وذلك لاعداد أفراد قادرين على التكيف مع التغيرات والمستحدثات التى تطرأ فى سوق العمل .

٤- معالجة بعض جوانب القصور التى شابت نظام التعليم الجامعى الخاص والتى تتمثل فى عدم تحقيق بعض أهدافه ، والتمويل ، ونظام القبول ، والتجهيزات التعليمية .

ج- إجراءات التصور .

لتحقيق أهداف التصور المقترح يتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات والمتطلبات من نظام التعليم الجامعى الخاص تهدف إلى تطوير كافة عناصر المنظومة الجامعية ، وتتضمن هذه الإجراءات المحاور التالية :-

- أهداف الجامعات الخاصة .
- الهيكل الإدارى .
- نظام القبول .
- أعضاء هيئة التدريس .
- المقررات والتخصصات العلمية .
- طرق وأساليب الدراسة .
- الإمكانات التجهيزية .
- نظام التمويل .
- نظام التقويم ومعادلة الشهادات .

أولاً : أهداف الجامعات الخاصة

تعد أهداف الجامعات الخاصة من أهم القضايا التى دار حولها الجدل من خلال ما أثير من شكوك حول الجدوى الفعلية لهذا التعليم وما إذا كانت أهدافه مادية أم طبقية أم غير ذلك ويشير واقع هذه الجامعات الخاصة عن قصورها فى تحقيق أهدافها المعلنة .

ومن خلال التصور الراهن ينبغى مراعاة بعض النقاط الهامة فى تحديد أهداف التعليم الجامعى الخاص ليواكب المتغيرات المعاصرة على النحو التالى :

- صياغة الأهداف بصورة إجرائية دقيقة بحيث يمكن قياس مدى تحقيقها .
- يراعى فى صياغة الأهداف بصورة خاصة المهارات التى يتطلبها العمل الذى يعد له الطالب ، وذلك فى إطار من المرونة تسمح له بالتكيف مع

متغيرات سوق العمل حتى لا يعجز عن تغيير عمله إذا اقتضت ضـــرورات الحياة ذلك .

- أن تتوافق الأهداف مع طبيعة المشكلات التى يمر بها المجتمع المصـــرى واحتياجاته وتكون معبرة عنها .
- أن يقوم خبراء التربية بدراسة أهداف الجامعات الخاصة وإعادة صياغتـها بما يتناسب وظروف العصر الحديث بحيث تعمل على مواجهـــة التحديـات المختلفة التى تواجه المجتمع المصرى .
- أن يتضمن طلب الترخيص بإنشاء أى جامعة خاصة تحديداً لأهدافـها وأن يتم التحقق من أن الإمكانات المادية والبشرية مواءمة لتحقيق هذه الأهداف .
- معالجة جوانب القصور فى أهداف الجامعات الخاصة وأهمـــها (البحـث العلمى وخدمة المجتمع) حيث أثبت الدراسة الميدانية أنهما من أقل الأهـداف تحققاً وهذا يتطلب جعل هذه الجامعات بمثابة مراكز إنتاج متطورة تسهم فـى زيادة دخل الجامعة وحينما تقوم الجامعة بهذا الدور المنتج فإنها تستطيع ربط النظرية بالتطبيق والحصول على عائد مادى ذاتى .
- الاهتمام بتدريب الطلاب على اكتساب مهارات العمل والإنتاج ومـــن ثـم زيادة كفاءة الخريجيين .
- الاهتمام ببناء اتجاهات إيجابية للطلاب نحو التعلم الذاتى حتى يتمكنوا مـن مواصلة التعلم مدى الحياة لملاحقة التطورات العلمية والمعرفية .
- تنمية المهارات اللازمة للتعامل مع المتغيرات المعاصرة : كإتقان إحـــدى اللغات الأجنبية على الأقل وإتقان المهارات اللازمة للتعامل مـــع الكمبيوتـــر وشبكة الإنترنت .

ثانياً : الهيكل الإداري والتنظيمى :

لكى يساهم الهيكل الإدارى فى تحقيق أهداف الجامعات الخاصة فإن ذلك يتطلب :

- الحد من صلاحيات وسلطات مجلس الأمناء الواسعة ، والتى تسمح له بالتدخل فى الجوانب الأكاديمية للجامعة .
- تفعيل دور مجلس الجامعة ، وإعطاؤه المزيد من الصلاحيات والسلطات التى تضمن حسن سير العملية التعليمية وتضمن لأعضاء هيئة التدريس ممارسة حريتهم الأكاديمية .
- تفعيل الإشراف الحكومى على هذه الجامعات ، لمتابعة كافة الأنشطة والعمليات التى تتم داخل وخارج الجامعة للتأكد من جدية قيام الجامعة بوظائفها العلمية والبحثية والمجتمعية .
- تفعيل دور (لجنة الجامعات الخاصة) فيما يتصل بالرقابة على هذه الجامعات وعدم الموافقة على معادلة الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات الخاصة بما يناظرها بالجامعات الحكومية إلا بعد استيفاء الجامعات الخاصة للمقومات الأساسية للعملية التعليمية .
- إنشاء وحدة متخصصة تتبع لكلية علوم الإدارة وتكون مهمتها تطوير النظم الإدارية بالجامعة ، وإعداد الكوادر الإدارية المتخصصة القادرة على توجيه الطاقات والإمكانات الفكرية والمادية المتاحة لخدمة المجتمع وتطويره واستجابتها لما يحدث حولها من تغيرات وحرصها على توفير المناخ الذى يشجع على العمل .
- تدريب القيادات الجامعية على أساليب الإدارة المتطورة من خلال دورات تدريبية متخصصة فى ذلك والعمل على تنميتهم وإطلاعهم على التطورات الحديثة فى مجال الإدارة الجامعية ، وتدريبهم على حل مشكلات العمل الإدارى وزيادة كفاءته .

- العمل على مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى اتخاذ القرارات الخاصة بكلياتهم بما يضمن حسن سير العملية التعليمية .
- التوسع فى استخدام الأجهزة والوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الكمبيوتر بالإضافة إلى العمل على وجود شبكة اتصال بين وحدات الجامعة المختلفة .
- أن يكون عدد العاملين بالخدمات الإدارية يتناسب مع عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات .

ثالثاً : الطلاب وسياسة القبول .

يمثل الطلاب أحد الأركان الأساسية فى البنيان الجامعى فهم محور الاهتمام الرئيسى للجامعة ومن ثم يجب اختيارهم بكل دقة وعناية ولهذا ينبغى مراعاة بعض النقاط عند قبول طلاب الجامعات الخاصة فى التخصصات المختلفة على النحو التالى :-

١) أن تهيئ الجامعة كافة الإمكانات المناسبة لاستقبال الطلاب ، بما يضمن توفير البيئة العلمية المشجعة ، وتوفير الأنشطة التى تكشف عن مواهب وميول واتجاهات وقدرات الطلاب .

٢) أن يحدد المجلس الأعلى للجامعات أعداد الطلاب بكل كلية وكل قسم بهذه الجامعات سنوياً ووفقا للطاقة الاستيعابية لكل جامعة .

٣) أن تهتم الجامعة برعاية الموهوبين والمبدعين من غير القادرين ، وأن توفر لهم منحا مجانية فعلية إذا أرادوا أن يلتحقوا بها .

٤) إنشاء مكتب تنسيق خاص بهذه الجامعات تكون مهمته فرز أوراق الطلاب ويتم القبول بناءً على المجموع الأعلى للطلاب وليس بناءً على أسبقية الحجز على أن يتم قبول الأوراق بعد ظهور نتيجة المرحلة الأولى للثانوية العامة .

٥) تقليل الفرق فى درجات القبول فى كليات الجامعات الخاصة والكليات الحكومية حتى يقل تأثير عدم تكافؤ الفرص خاصة فى كليات القمة بحيث يكون الفرق فى نسب القبول فى الكليات المتشابهة قليلا بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة .

٦) أن يكون القبول قائماً على الرغبة والاستعداد مع مراعاة إمكانات الكليات من منطلق أن رغبة الطالب واستعداده ليست هى الممثلة للمجموع الكلى للدرجات فأحيانا نجد أن المتغيرات التى ترفع المجموع الكلى مواد لا علاقة لها بالكلية التى سيدخلها الطالب ، ولذلك يجب أن تكون العبرة بالمواد ذات الصلة بالكلية .

٧) تطبيق مقاييس واختبارات مقننة للتأكد من رغبة الطالب وميله للدراسة فى الكلية التى يريد الالتحاق بها تحت إشراف لجنة محايدة ومتخصصة .

رابعاً : أعضاء هيئة التدريس .

يمثل عضو هيئة التدريس المحور الأساسى لنجاح رسالة الجامعة ولا يمكن تحقيق أى تطوير فى مجال التعليم الجامعى الخاص دون وجود أعضاء هيئة تدريس متميزين لذا فإن الباحث يقدم تصوراً مقترحا يعمل على رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس من خلال مجموعة من المتطلبات أهمها .

- العمل على حل مشكلة النقص الواضح فى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى معظم كليات الجامعات الخاصة بوضع خطة زمنية لاستكمال هذا النقص عن طريق التعيين.
- تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من المعيدين والمدرسين المساعدين وفق معايير دقيقة تأخذ فى اعتبارها الجوانب النفسية والاجتماعية والقدرة على العطاء .

- الاهتمام بتنمية القدرة التعليمية والتدريسية لأعضاء هيئة التدريس الحالية عن طريق تنظيم وتكثيف المهمات العلمية قصيرة المدى لكى تتاح لهم فرص الاطلاع على أحدث التطورات العلمية فى مجال تخصصهم والوقوف على التغيرات الحديثة فى مناهج التدريس وزيادة فرص الاتصال الفكرى مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأجنبية .
- تسهيل اشتراك أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والندوات العلمية لما فى ذلك من دافع لأعضاء هيئة التدريس على تنمية ذاتهم والاحتكاك بنظرائهم فى المؤتمرات ويتطلب ذلك رصد الميزانيات لعقد وحضور المؤتمرات .
- توفير فرص الاتصال المنظم بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الخاصة وبين مراكز البحث العلمى المحلية والعالمية وذلك يتطلب توسيع نطاق التعاون العلمى بين الجامعة والجامعات الأجنبية عن طريق اتفاقيات التعاون والتبادل الثقافى مع الجامعات الأجنبية المتقدمة .
- تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وبين الخبراء فى مواقع العمل المختلفة فى إعداد البرامج الدراسية وتطويرها لضمان الحفاظ على مستوى متقدم لهذه البرامج ولتجنب وجود فجوة كبيرة بين ما يدرسه الطالب فى الجامعة وبين ما يواجهه ويمارسه فى الحياة العملية .
- ضرورة توفير نظم للرعاية الصحية والاجتماعية والمادية لأعضاء هيئة التدريس بحيث تسهم الجامعة الخاصة فى إحاطتهم بالأمن والاستقرار النفسى الذى يساعد على تحسين أدائهم لواجباتهم الجامعية .
- ضرورة أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة باستقلالية تامة فى عملهم العلمى الأكاديمى والإداري ، مع عدم التدخل فى شئونهم وحريتهم فى اتخاذ القرارات حتى يقوموا بوظائفهم فى أحسن صورة .
- إشراك أعضاء هيئة التدريس فى صناعة واتخاذ القرارات سواء على مستوى الكلية أو الجامعة .

خامساً : المقررات والتخصصات العلمية .

تعتبر قضية التخصصات العلمية بالجامعات الخاصة من أبرز القضايا المتعلقة بهذا النوع من التعليم والتى تشكل واحداً من أهم أوجه القصور بها من حيث كونها تكراراً للتخصصات المتوفرة بالجامعات الحكومية بما فيها التخصصات التى ينوء سوق العمل بفائض خريجيها كالعلوم الاجتماعية والتربية وغيرها .

ومن خلال التصور الراهن ينبغى مراعاة بعض النقاط الهامة فى المقررات والتخصصات العلمية بالتعليم الجامعى الخاص على النحو التالى :

- أن تساير المقررات الدراسية التقدم العلمى والتكنولوجى وترتبط بالاحتياجات والمشكلات الفعلية للمجتمع وبالتحديات التى تواجهه .
- الاهتمام بالصناعات التى تزداد الحاجة إليها والتى تشهد تطوراً عالمياً سريعاً كالهندسة الطبية وصناعة الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية والأجهزة الرياضية وتكنولوجيا استخدام وتوفير المياه وعلوم الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من المجالات التى يشهدها العصر الحديث .
- أن تشتمل تخصصات الجامعة الخاصة على المجالات المطلوبة لسوق العمل كفنون الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلى واللغات والدراسات السياحية ، ولا يرخص لهذه الجامعات فى التخصصات التى تكون بمنأى عن احتياجات المجتمع كالخدمة الاجتماعية والعلوم التجارية والتربوية والاقتصاد وغيرها .
- أن تتسم المقررات الدراسية بالمرونة والتطوير المستمر .
- أن تكون المقررات الدراسية ملائمة لطبيعة المهنة التى يعد لها الطالب فى المستقبل .
- تحديد المقررات الدراسية وساعاتها مقدماً ومعادلة الشهادات قبل بدء الدراسة ويعلن ذلك للطلاب مقدماً قبل الالتحاق بها .

- توفير المقومات البشرية والمادية اللازمة لدراسة أى تخصص جديد .
- أن تتناسب المقررات مع وقدرات واستعدادات الطلاب بما يحقق الأهداف المنشودة
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية والحاسب الآلى كمقررات إجبارية لجميع الطلاب فى كل كليات الجامعات الخاصة مع توظيفها بالشكل الذى يخدم كل طالب فى تخصصه ، وذلك حتى يستطيع أن يواكب الجديد فى المجال الذى يهمه حيث أنها أدوات فعالة للتعليم العصرى .
- تنظيم برامج لتدريب الطلاب كل فى مجال تخصصه وذلك فى مواقع العمل والإنتاج بالبيئة المحيطة بالجامعة الخاصة خلال مدة الدراسة وفى العطلات الصيفية لتمكين الطلاب من اكتساب فنون الإنتاج وتوسيع مداركهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم على الممارسة العملية ، وأن تكون هذه البرامج التدريبية تحت إشراف المختصين .

سادساً : طرق وأساليب التدريس .

شهد التعليم فى السنوات الأخيرة تطوراً وتنوعا فى طرق وأساليب اللتدريس كالتعليم الذاتى والبرنامجى وأسلوب التفكير النقدى وحل المشكلات ويستوجب ذلك الالتزام ببعض القواعد المنظمة منها :

- أن تتم الدراسة بأساليب علمية حديثة بعيدا عن النظم والأساليب التقليدية التى تعانى منها بعض الجامعات الحكومية لقلة الإمكانات .
- إعادة النظر فى أساليب التدريس المتبعة فى الجامعة على نحو يؤدى إلى صقل مواهب الطالب ويحفز فيه الإقبال على البحث والتعليم الذاتى وتنمية قدراته إلى الإبداع والابتكار ويتطلب هذا ضرورة الاعتماد فى التعليم على أساليب التوجيه والإشراف والمناقشة والحوار بدرجة أكبر من الاعتماد على الإلقاء والمحاضرات .

- التنوع فى الطرائق التدريسية وقيامها على استراتيجيات فعالة ، كـــالتعليم الذاتى ، وحل المشكلات ، وغيرها من الطرائق والأساليب التى تهتم بالفهم .
- الاعتماد على وسائل الإيضاح ووسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة مثـل الدوائر التلفزيونية المغلقة وآلات العرض وغيرها .
- إنشاء مركز للوسائل التعليمية بالجامعة الخاصة تكون مهمته وضع تنفيـذ البرامج الخاصة برفع كفاءة عملية التدريس كما يتولى إجراء دراسات علـى الوسائل التعليمية المستخدمة فى التدريس بهدف تقييمها وتطويرها بما يحقـق أكبر فائدة ممكنة .

سابعاً : المبانى التجهيزات الجامعية .

- أن تعكس مبانى الجامعة الخاصة ومخططاتها الهندسية الأهداف التربويـة والعلمية التى تعلنها الجامعة وألا تستخدم بعض الأماكن المخصصة لغير هذا الغرض مثل بعض الجامعات التى تستخدم مبانى مدرسة أو مبنى سكنى معين
- صيانة المبانى والمرافق والمعامل والأجهزة بصفة دورية وهـذا يـؤدى بدوره إلى خفض التكاليف على المدى البعيد .
- مراعاة توفير الإمكانات المادية والتجهيزات التعليمية من قاعات الـدرس والمختبرات والأجهزة والمعامل والورش والمكتبـات والملاعـب والمـدن الجامعية وغيرها من المقومات التى تعكس جدية هذه الجامعات فـى توفـير الحياة الجامعية .
- توفير قاعات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتكون مجهزة بالمكـاتب والمقاعد .
- أن يتأكد المجلس الأعلى للجامعات من جديـة امتـلاك الجامعـة لـهذه المقومات التعليمية ومدى توافرها بشكل دائم ، حتى لا يتم التحايل على بعض هذه الأمور للحصول على معادلة الشهادات التى تمنحها هذه الجامعات .

- العمل على توفير مكتبة مستقلة بكل كلية من كليات الجامعة على مستوى فنى وتقنى رفيع مع توفير وإعداد الكوادر المؤهلة لتشغيلها وإدارتها ، مع ربطها بشبكة الإنترنت ، والمكتبة المركزية للجامعة .
- توفير الكتب والمراجع الحديثة فى مختلف مكتبات الجامعة والعمل على تبادل المنشورات والدوريات العربية والأجنبية فى مختلف التخصصات العلمية لتلبية احتياجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين .
- تسهيل أساليب الاستعارة ومواعيدها بحيث تناسب ظروف الطالب .

ثامناً : نظام التمويل .

- ألا يعتمد على المصروفات الدراسية فقط ، وأن يعتمد على مصادر أخرى من أهمها البحث العلمى ، والخدمات التى يمكن أن تؤديها الجامعة الخاصة للمؤسسات المختلفة المستفيدة .
- مساهمة الدولة فى طلب الهبات والتبرعات من بعض عناصر المجتمع لدعم هذه الجامعات وذلك من خلال الدعاية والإعلان فى وسائل الإعلام المختلفة .
- استبعاد التمويل من مصادر أجنبية ، حيث أن اشتراك بعض الجهات الأجنبية فى إنشاء الجامعات الخاصة يثير الكثير من الشكوك حول أهدافها خاصة وأن مجال التعليم قضية أمن قومى ، ويفضل أن يقتصر التمويل الخارجى على التمويل العربى والاسلامى فى حالة الحاجة لذلك .
- أن يختص المجلس الأعلى للجامعات بتعيين مراقب مالى لكل جامعة خاصة لمتابعة الجوانب المالية ، ومصادر الحصول عليها ، ومصادر إنفاقها فى الجامعة .

- أن تقوم الجامعات الخاصة بمصر بتقديم الاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات المجتمعية من خلال مكاتب تربط مؤسسات المجتمع بالجامعة وتعود عليها بربح مادى تستخدمه فى أوجه الإنفاق عليها .
- أن تساهم الهيئات والمؤسسات التى تستفيد من خريجى الجامعات بالعمل فيها بنسبة من الأرباح فى التمويل مثل الشركات والمصانع الخاصة .
- ضرورة وضع قواعد عامة ملزمة للنظام المالى بالجامعات الخاصة بما يسمح بقدر من الاختلاف فى بعض الأمور الفرعية من جامعة لأخرى ، وتتضمن هذه القواعد مصادر الإيرادات وتوزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة ، وأن تتولى الوزارة متابعة تطبيق هذه القواعد فى الجامعات الخاصة .

تاسعاً : نظام التقويم ومعادلة الشهادات :

هناك مجموعة من الأمور التى ينبغى مراعاتها عند إجراء عملية التقويم من أهمها :

- أن تخضع هذه الجامعات لتقويم دورى يتم كل عامين أو ثلاثة لتحديد مستواها فى كافة جوانب العملية التعليمية والبحثية .
- أن يشارك الطلاب فى عملية التقويم .
- وجود دليل لكل طالب يحدد له ما يجب إظهاره لتحقيق الكفاية المرجوة .
- أن تكون عملية التقويم مستمرة وبصفة دورية بحيث لا يقتصر الأمر على امتحان واحد يعقد فى نهاية كل فصل دراسى حيث أن كثرة الامتحانات الدورية تزيل عوامل الرهبة التى تصاحب الامتحان النهائى .
- تنوع عملية التقويم بحيث لا تقتصر على الامتحانات التحريرية فقط وإنما تتضمن الامتحانات الشفوية ، التقارير والبحوث ، التدريبات العملية ، المشروعات وغيرها .

- العمل على إنشاء مركز بالجامعة الخاصة يهتم ببحث وسائل واتجاهات تطوير الامتحانات وتكون مهمته تقييم نتائج التقويم وتحليلها ودراستها لمعرفة مواطن الضعف فى العملية التعليمية والعمل على علاجها لتقليل الفاقد فى التعليم إلى أقصى قدر ممكن.
- أن تجمع الاختبارات التحريرية بين اختبارات المقال والاختبارات الموضوعية حتى يمكن قياس قدرات الطالب على الحفظ والتذكر والفهم والنقد
- ضرورة التريث وتوخى الحذر من سرعة معادلة الشهادات ، إلا بعد التأكد من توافر كل الشروط الواجب توافرها فى هذا الصدد .
- ألا تعتمد شهادات الخريجيين قبل موافقة النقابات المهنية والهيئات المختلفة المختصة بهذا الصدد والترخيص لهم بمزاولة المهنة .
- أن يكون من حق هذه النقابات سحب هذه التراخيص بشكل مؤقت أو نهائى فى حالة ثبوت أية مخالفات تضر بسمعة هذه المهن .